

منطقة الساحل الإفريقي: قراءة في ديناميات التحولات الجيوسياسية الجديدة

The African Sahel region: a reading into the dynamics of new geopolitical transformations

وفاء بوراس¹، سامي بخوش²¹ جامعة باتنة 1، الجزائر، wafa.bouras@univ-batna.dz² جامعة باتنة 1، الجزائر، sami.bekhouch@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/03 تاريخ القبول: 2025/11/16 تاريخ النشر: 2025/12/25

ملخص:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تحولات جيوسياسية كبيرة نابعة من تعقيدات متشابكة تجمع بين الأبعاد الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. يعتبر الساحل الإفريقي منطقة استراتيجية تمتد عبر عدة دول من غرب إفريقيا إلى السودان، وتواجه تحديات متعددة تساهم في إعادة تشكيل معالمها الجيوسياسية.

تمر هذه المنطقة بتحويلات جيوسياسية كبيرة، مدفوعة بتلاقي العوامل التي تشمل التحديات البيئية، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتكثيف التدخلات الدولية والإقليمية. نستكشف من خلال مقالنا هذا الديناميكيات المتطورة التي تشكل المنطقة، مع التركيز على الموضوعات الحاسمة مثل تأثير تغير المناخ، وصعود الجماعات المسلحة غير الحكومية، والمشاركة المتزايدة للقوى العالمية في الشؤون الأمنية والاقتصادية لمنطقة الساحل.

كلمات مفتاحية: منطقة الساحل الإفريقي، ديناميات التحول، التحولات الجيوسياسية.

Abstract:

The Sahel region of Africa is undergoing significant geopolitical transformations, driven by a confluence of factors that include environmental challenges, sociopolitical instability, and the intensification of international and regional interventions. This abstract explores the evolving dynamics shaping the region, focusing on critical themes such as the impact of climate change, the rise of non-state armed groups, and the growing involvement of global powers in the Sahel's security and economic affairs. It highlights the interplay between local governance challenges and external influences, underscoring the region's strategic importance as a nexus of global security, migration, and resource competition.

Keywords: The African Sahel region; Transformation dynamics; geopolitical transformations.

المؤلف المرسل: وفاء بوراس، الإيميل: wafa.bouras@univ-batna.dz

مقدمة:

تُعدُّ منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أبرز المناطق الجغرافية التي تشهد تحولات جيوسياسية عميقة ومتسارعة، تميزت بتفاعلها المعقد بين الديناميكيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تقع هذه المنطقة في قلب القارة الإفريقية، وتمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، وتشمل دولاً عديدة مثل مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا، وبوركينا فاسو. وتتميز بتنوعها الجغرافي، الثقافي، والاقتصادي، مما يجعلها بؤرة تفاعل بين عوامل محلية وإقليمية ودولية.

في العقود الأخيرة، أصبحت منطقة الساحل مركز اهتمام عالمي نظراً للتحديات التي تواجهها، والتي تشمل تصاعد النشاط الإرهابي، الانقلابات السياسية المتكررة، الأزمات الإنسانية الناتجة عن التغير المناخي، وتزايد التنافس الدولي على الموارد الطبيعية والثروات المعدنية. كما أن هشاشة الحكومات المحلية وفشل التنمية المستدامة قد أسهما في تعقيد الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة.

تُظهر التحولات الجيوسياسية الجديدة في منطقة الساحل تطوراً في الأدوار التي تلعبها القوى الإقليمية والدولية، مثل فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة، والصين. هذه القوى تسعى إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية عبر تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات والتحالفات بين الدول.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على العوامل المؤثرة في استقرار المنطقة والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى استكشاف فرص التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الإقليمي في ظل المشهد الجيوسياسي المتغير.

ننطلق في مقالنا هذا من إشكالية مركزية تتمحور حول: **كيف يمكن فهم التحولات الجيوسياسية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التداخل بين التحديات الأمنية الداخلية والمصالح الإقليمية والدولية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية المركزية قمنا بتقسيم مقالنا هذا الى خمسة محاور اساسية:

أولاً: الأبعاد التاريخية والاجتماعية للصراعات في الساحل الإفريقي: (من خلال التطرق لعامل الارث الاستعماري وتأثيره على رسم الحدود الجغرافية والسياسية، وكذلك دور التكوينات العرقية والدينية في تأجيج الصراعات في المنطقة).

ثانياً: التحديات الأمنية والتنمية: (استعراض انتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود مثل الجماعات الارهابية وشبكات التهريب، وكذلك التطرق لنقطة اساسية تتمثل في هشاشة الدول في المنطقة وضعف قدراتها المؤسسية).

ثالثاً: التدخلات الإقليمية والدولية: (توضيح ادوار القوى الإقليمية في صياغة سياسات المنطقة، وكذلك التدخلات الدولية فرنسا، و م أ، روسيا، الصين وتأثيرها على توازن القوى).

رابعاً: التغير المناخي والصراعات البيئية: (تأثير التصحر ونُدرة الموارد الطبيعية على تفاقم النزاعات ودور التغير المناخي في إعادة تشكيل ديناميات الهجرة والاقتصاد).

خامساً: آفاق الحلول والسياسات المستقبلية: (مقترحات لتعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة من خلال ادوار الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية في تقديم الدعم والتنسيق).

1. الأبعاد التاريخية والاجتماعية للصراعات في الساحل الإفريقي

تتميز الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي بتداخل الأبعاد التاريخية والاجتماعية، مما يعقد أسبابها ويجعل حلها تحدياً مستمراً. لفهم أفضل هذه الصراعات، من المهم تحليل العوامل التاريخية والاجتماعية التي تشكل أساسها.

1.2. الأبعاد التاريخية للصراعات في منطقة الساحل الإفريقي:

ترك الاستعمار الأوروبي أثراً عميقاً في المنطقة، حيث رسم الحدود بطريقة مصطنعة لم تراعى التركيبة العرقية أو القبلية للسكان. أدى ذلك إلى تفكك المجتمعات التقليدية وإلى نزاعات بين الجماعات التي أصبحت فجأة داخل دول واحدة. كذلك التمييز في توزيع الموارد والسلطة خلال الاستعمار أدى إلى خلق تباينات اجتماعية واقتصادية زادت من حدة التوترات بعد الاستقلال (Jean-Paul Azam and Christian, 1999).

مع استقلال دول الساحل في منتصف القرن العشرين، ورثت الحكومات أنظمة سياسية ضعيفة وغير قادرة على إدارة التنوع العرقي والثقافي، مما جعلها عرضة للانقلابات والنزاعات الداخلية. ضف الى ذلك السياسات التنموية غير المتوازنة والمركزية التي أدت إلى تهيش العديد من المناطق الريفية والمجتمعات، مما فاقم التوترات داخل هذه المجتمعات خاصة مع اعتمادها على الزراعة والرعي، مما خلق صراعات دائمة على الموارد، مثل الأراضي الصالحة للزراعة والمياه. هذه الصراعات تفاقمت مع تغير المناخ وزيادة الجفاف.

1.2. الأبعاد الاجتماعية للصراعات في منطقة الساحل الإفريقي

منطقة الساحل غنية بالتنوع العرقي والديني، حيث تضم مجموعات مثل الطوارق، الفولاني، الهوسا، والزنج الأفارقة، إضافة إلى تنوع ديني بين المسلمين والمسيحيين. هذا التنوع غالباً ما يتم استغلاله سياسياً لتعميق الانقسامات والخلافات بين مجتمعات هذه المنطقة التي تعاني العديد منها من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، حيث يتركز الاستثمار والخدمات الأساسية في المدن الكبرى على حساب المناطق الريفية. هذا أدى إلى خلق إحساس بالظلم لدى المجتمعات المهمشة (<https://shorturl.at/mKM7z2022>).

إضافة إلى عامل الهويات القبلية التي لا تزال تلعب دوراً مركزياً في الحياة الاجتماعية والسياسية، مما يزيد من التوترات بين المجموعات التي تتنافس على الموارد والنفوذ.

2. التحديات الأمنية والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

تواجه منطقة الساحل الإفريقي تحديات أمنية وتنموية معقدة على عدة أصعدة. هذه التحديات تتداخل وتتقاطع بشكل يؤدي إلى تفاقم الأزمات في المنطقة وتؤثر على استقرارها. سنتطرق إلى أهم هذه التحديات الأمنية والتنمية التي تواجهها (Ahmet, 2020).

3.1. التحديات الأمنية:

تتعاين العديد من الدول في منطقة الساحل الإفريقي من ضعف الحكومات الوطنية، وهو ما يعوق قدرتها على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل فعال. في بعض الأحيان، لا تملك الحكومات القدرة على فرض القانون في المناطق النائية التابعة لها.

تعد الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي و"داعش" من أبرز اللاعبين في منطقة الساحل، تستفيد هذه الجماعات من ضعف الدول في المنطقة، وتستخدم الصراعات العرقية والدينية لتوسيع نفوذها مما أدى إلى تهديد الاستقرار المحلي والإقليمي. نجد كذلك النزاعات الطائفية والعرقية في بعض الدول مثل مالي وبوركينا فاسو والتي أسهمت بشكل كبير في تصاعد العنف وتشكيل تنظيمات مسلحة محلية تقاتل الحكومات المركزية وتسعى لتوسيع مناطق سيطرتها وهو ما يعقد جهود السلام والاستقرار في المنطقة.

تشهد المنطقة أيضاً نشاطاً مكثفاً في تهريب المخدرات والأسلحة بسبب موقعها الاستراتيجي كجسر بين شمال إفريقيا وأوروبا، مما يسهم في زيادة العنف وعدم الاستقرار، خاصة في ظل تحديات الحدود والهجرة فالحدود بين دول الساحل غير محكمة ومرتبطة بعدد كبير من النزاعات حول الأراضي والموارد، مما يسهل عمليات

تهريب البشر والتجارة غير المشروعة مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني والتحديات الإنسانية.

3.2. التحديات التنموية:

تواجه منطقة الساحل الأفريقي العديد من التحديات التنموية التي تعرقل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، إذ تعاني العديد من هذه الدول من فقر مدقع، خاصة في المناطق الريفية وقلة الموارد الطبيعية وضعف البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، مما يعوق الوصول إلى الخدمات الأساسية ويعطل النشاط الاقتصادي. كلها عوامل تزيد من تعقيد جهود التنمية. إضافة إلى عامل تغير المناخ فمناخة الساحل هي واحدة من أكثر المناطق عرضة للتغير المناخي في العالم، حيث تزايد الجفاف وتراجع الأمطار أثرا سلبيًا على الزراعة والرعي، مما يزيد من الصراعات على الموارد الطبيعية. (AdamaDieng, 2022)

تشهد منطقة الساحل ظاهرة النزوح الداخلي نتيجة للصراعات والفقر، فهناك موجات كبيرة من النزوح الداخلي، ما يخلق تحديات في توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وانتشار الأمراض مثل الملاريا والسل وتفشي الأمراض المعدية يجعل توفير الرعاية الصحية من أكبر التحديات، إضافة إلى ضعف القدرة على الاستجابة للآزمات الصحية. خاصة في ظل ضعف الحكم الرشيد وانتشار ممارسات الفساد على نطاق واسع وضعف الشفافية مما يعرقل المشاريع التنموية ويزيد من هشاشة الدولة وهدر الموارد وعدم استثمارها بشكل فعال.

3. التدخلات الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أكثر المناطق في القارة الإفريقية تأثراً بالتدخلات الإقليمية والدولية، وذلك بسبب تعدد الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية فيها. والتحديات الكبيرة التي تواجهها والتي تشمل الصراعات المسلحة، الهجمات الإرهابية، توسع النفوذ الجهادي، والأزمات الإنسانية.

4.1 التدخلات الإقليمية:

تتعدد أدوار القوى الإقليمية في صياغة سياسات منطقة الساحل الإفريقي نظرًا لأهمية هذه المنطقة الاستراتيجية في القارة، سواء من حيث الأمن أو التنمية أو التوازنات السياسية. ومن أبرز هذه القوى الإقليمية:

الجزائر: تلعب دورًا محوريًا في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الكبير ومواردها السياسية والاقتصادية. إذ تعتبر من اللاعبين الرئيسيين في مكافحة الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل. فقد قدمت دعمًا قويًا لدول المنطقة مثل

مالي والنيجر وتشاد في مواجهة الجماعات الإرهابية مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"داعش"، حيث تشارك بشكل نشط في التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز الأمن ومكافحة التهريب والمخدرات. تسعى كذلك الجزائر إلى لعب دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية فتعتبر لاعباً رئيسياً في جهود الوساطة وحل النزاعات داخل منطقة الساحل ، فقد لعبت دوراً أساسياً في مفاوضات السلام في مالي، خصوصاً في اتفاقية الجزائر للسلام والمصالحة التي تم توقيعها في 2015، التي تهدف إلى إنهاء النزاع المسلح بين الحكومة المالية والمجموعات المسلحة (Lotfi, 2022). تعمل كذلك على تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الساحل من خلال مشاريع تجارية مشتركة وتعزيز الربط البيني. الذي يشمل الاستثمارات في البنية التحتية، مثل الطرق والنقل، وكذلك في مجال الطاقة والموارد الطبيعية، وتساند برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة. فالجزائر تعد عضواً فعالاً في العديد من المنظمات الإقليمية مثل "مجموعة الخمسة للساحل (G5 Sahel)" ، والتي تضم أيضاً مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو. وهي تلعب دوراً مهماً في التنسيق بين هذه الدول في مجالات الأمن والتنمية. هكذا تعتبر الجزائر من القوى الإقليمية الرئيسة في الساحل الإفريقي، ويستمر دورها في التطور خاصة في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية.

موريتانيا: تلعب دوراً مهماً في منطقة الساحل الإفريقي من خلال موقعها الاستراتيجي ومواردها الجغرافية. تبرز موريتانيا في العديد من المجالات المتعلقة بالأمن الإقليمي، التنمية الاقتصادية، والشؤون الإنسانية، إذ تشارك في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة التي تهدد استقرار منطقة الساحل. فهي جزء من التحالفات الإقليمية مثل مجموعة الخمسة للساحل (G5 Sahel) ، التي تضم موريتانيا، مالي، تشاد، النيجر، وبوركينا فاسو، والتي تهدف إلى تعزيز الأمن والتعاون العسكري لمكافحة الإرهاب وتهريب البشر والمخدرات. كما أن موريتانيا تستفيد من تعاونها مع المجتمع الدولي، خصوصاً فرنسا والأمم المتحدة، في مجالات مكافحة الإرهاب والمساعدات الإنسانية، تسهم كذلك في التعاون الإقليمي في مجال الاقتصاد، حيث ترتبط اقتصادات الدول في الساحل من خلال التجارة والإنتاج المشترك في بعض القطاعات مثل الثروة المعدنية والسمكية. كما تعمل موريتانيا على تعزيز التعاون مع جيرانها من خلال مشاريع البنية التحتية مثل الطرق العابرة للحدود والمشاريع الطاقوية. يمكن القول إن موريتانيا تعد لاعباً رئيسياً في منطقة الساحل الإفريقي، وتستفيد من موقعها الجغرافي في تعزيز الأمن، التعاون الاقتصادي، والمشاركة في معالجة التحديات الإنسانية في المنطقة.

النيجر: تعتبر جزءاً حيوياً من منطقة الساحل الأفريقي، حيث تلعب دوراً مهماً في السياق الأمني، السياسي، والاقتصادي. تتموقع في قلب منطقة الساحل، مما يجعلها

جسرًا بين دول شمال إفريقيا ودول غرب إفريقيا، فحدودها مع العديد من الدول مثل مالي، الجزائر، نيجيريا، وتشاد تجعلها نقطة مفصلية في التعامل مع قضايا مثل الأمن والهجرة والتهريب. على الرغم من أنها تعاني من تهديدات أمنية مرتبطة بالجماعات المتطرفة مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"داعش في الصحراء الكبرى"، التي تهدد الاستقرار في المنطقة. تعمل النيجر كحليف رئيسي في جهود مكافحة الإرهاب. تعتمد النيجر على المساعدات الإنسانية الدولية لمواجهة الأزمات المتزايدة في مجالات الغذاء والتعليم والصحة. فرغم كونها واحدة من أفقر دول العالم، تملك موارد طبيعية هامة مثل اليورانيوم. لكن صعوبة الوصول إلى هذه الموارد بسبب الأوضاع الأمنية تؤثر على استفادتها الاقتصادية. تشارك النيجر في العديد من المبادرات الإقليمية مثل "مجموعة الساحل الخمسة (G5)"، التي تهدف إلى التنسيق بين دول المنطقة في مواجهة التحديات الأمنية والتنمية. وتلعب دورًا في محاولات تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المجاورة مثل مالي وبوركينا فاسو. فالنيجر هي لاعب رئيسي في أمن وتنمية منطقة الساحل، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها.

مالي: تقع مالي في قلب منطقة الساحل وهي دولة غير ساحلية، ولكنها تربط عدة مناطق في غرب إفريقيا مع بعضها البعض. تمثل نقطة وصل بين دول جنوب الصحراء الكبرى ودول غرب إفريقيا، مما يعزز دورها كمحور تجاري وثقافي، يعتمد الاقتصاد المالي بشكل رئيسي على الزراعة (مثل القطن والأرز) والموارد الطبيعية (مثل الذهب). كما أنها تعد من أكبر منتجي الذهب في العالم، مما يجعلها لاعبًا مهمًا في السوق العالمي للذهب. شهدت مالي اضطرابات وصراعات داخلية خلال العقد الماضي، وهو ما أثر على الاستقرار في منطقة الساحل. حيث نشطت الجماعات المسلحة مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) في هذه المنطقة. هذا الصراع أدى إلى تدخلات دولية من قبل الأمم المتحدة وقوة برخان الفرنسية والقوات الإقليمية من مجموعة الخمسة للساحل. تشارك مالي في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية مثل مجموعة الخمسة للساحل (G5 Sahel)، وهي تحالف أمني واقتصادي يهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة. كما تستفيد مالي من المساعدات الدولية، خصوصًا من قبل فرنسا ومنظمات مثل الأمم المتحدة. فرغم التحديات الأمنية والاقتصادية، تحاول مالي تعزيز قدراتها الزراعية وزيادة الإنتاجية الزراعية لدعم الاقتصاد المحلي وتحقيق الأمن الغذائي. هكذا تلعب مالي دورًا مركزيًا في استقرار منطقة الساحل، ولكنها تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالأمن والتنمية الاقتصادية.

4.2 التدخلات الدولية:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تدخلات دولية متعددة الأبعاد نتيجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية المعقدة التي تواجهها. تضم هذه التدخلات مزيجاً من الجهود العسكرية، السياسية، والتنمية التي تهدف إلى مواجهة التحديات الأمنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة. فيما يلي أبرز ملامح التدخلات الدولية في المنطقة:

تدخل ودور فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي:

تلعب فرنسا دوراً كبيراً في منطقة الساحل الإفريقي، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، نظراً للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تربطها بهذه المنطقة، والتي تشمل دولاً مثل مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، وموريتانيا. يتركز تدخل فرنسا في الساحل في عدة جوانب، من الناحية العسكرية بدأت فرنسا تدخلها العسكري في مالي (عملية سيرفال 2013) لمحاربة الجماعات الإرهابية التي سيطرت على أجزاء كبيرة من شمال البلاد. بعدها تم توسيع العملية (عملية برخان 2014-2022) لتشمل منطقة الساحل بأكملها بهدف مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن حيث شاركت فيها قوات فرنسية إلى جانب جيوش الدول المحلية. في 2022، أعلنت فرنسا إنهاء عملية برخان، لكنها أبقّت على وجود عسكري محدود لدعم دول المنطقة في مواجهة التحديات الأمنية. إلى أن قررت تشاد العام الماضي إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع فرنسا على نحو مفاجئ، وطلبت رحيل ألف جندي فرنسي متمركزين في قاعدة نجامينا العسكرية، وأكدت السنغال في اليوم ذاته عزمها إنهاء وجود الجيش الفرنسي على أراضيها، لتكتمل القطيعة أو تكاد بين باريس وشركائها الأفارقة السابقين بعد الانسحاب القسري من مالي وبوركينا فاسو والنيجر عام 2022.

(<https://shorturl.at/ogxUJ>)

كان التواجد الفرنسي في المنطقة يسعى للحد من نفوذ الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، والتي تهدد استقرار المنطقة، من خلال توفير فرنسا الدعم الاستخباراتي والتدريب للقوات المحلية في إطار جهود مكافحة الإرهاب.

في مقابل ذلك تمتلك فرنسا مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة، خصوصاً فيما يتعلق بالمعادن واليورانيوم. فالنيجر على سبيل المثال، تُعد مصدراً رئيسياً لليورانيوم المستخدم في المفاعلات النووية الفرنسية. كذلك تستثمر الشركات الفرنسية في البنية التحتية، التعدين، والطاقة، مما يجعل الاستقرار في المنطقة أمراً حيوياً لها. لذلك تدعم فرنسا الحكومات المحلية في مواجهة الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية، رغم اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. حيث تسعى فرنسا للحفاظ

على نفوذها في المنطقة كجزء من إرثها الاستعماري، مما يعرضها لانتقادات واسعة من قبل الشعوب المحلية التي تتهمها بالهيمنة. حيث تصاعدت الاحتجاجات المناهضة لفرنسا في العديد من دول الساحل، متهمة إياها بعدم تحقيق الاستقرار أو التنمية، ومطالبتها بإنهاء التدخل العسكري.

فرنسا تلعب دورًا مركزيًا في منطقة الساحل، لكنها تواجه تحديات كبيرة في ظل التغيرات الجيوسياسية والتوترات المحلية. تزايدت الدعوات لإعادة النظر في سياساتها لتكون أكثر توافقًا مع تطلعات شعوب المنطقة، بدلًا من التركيز على مصالحها الخاصة.

تدخل ودور و م أ في منطقة الساحل الإفريقي:

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهمًا في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يتسم تدخلها بأبعاد متعددة، تشمل الجوانب الأمنية، الاقتصادية، والإنسانية. يمكن تلخيص تدخلها ودورها في مكافحة الجماعات المسلحة اذ تقدم دعمًا عسكريًا ولوجستيًا لدول الساحل لمكافحة الجماعات المسلحة مثل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"داعش". كما تشارك القوات الأمريكية في تدريب الجيوش المحلية من خلال برامج مثل مبادرة "القيادة الأمريكية لإفريقيا" (أفريكوم).

تقدم واشنطن مساعدات مالية وتقنية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم التنمية في دول الساحل مثل مالي، النيجر، وتشاد. من خلال المساعدة في مشاريع البنية التحتية لتحسين التعليم والصحة والخدمات الأساسية. كما تعمل الولايات المتحدة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لتقديم مساعدات إنسانية للنازحين بسبب النزاعات، والمساهمة في دعم جهود مكافحة الفقر والجوع الناتجين عن التغير المناخي والنزاعات، كل هذا بالتنسيق مع القوى الأخرى فرنسا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي لدعم الاستقرار الاقليمي. (Abderahmani, 2024)

بشكل عام، تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق التوازن بين أهدافها الأمنية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، لكنها تواجه تحديات معقدة مرتبطة بالوضع الأمني والسياسي المتقلب في المنطقة وتساعد المشاعر المعادية للتدخل الأجنبي خاصة مع التغيرات التي شهدتها الانظمة السياسية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد.

تدخل ودور روسيا في منطقة الساحل الإفريقي:

تلعب روسيا دورًا متزايد الأهمية في منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة، وقد اتسم تدخلها بمزيج من الأبعاد العسكرية، السياسية، والاقتصادية. اذ

وقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع عدة دول في الساحل مثل مالي، بوركينا فاسو، وتشاد. هذه الاتفاقيات تشمل توفير الأسلحة والتدريب العسكري، وتعزيز قدرات الجيوش المحلية. فالعديد من التقارير تشير إلى وجود قوات مجموعة فاغنر العسكرية، وهي شركة أمنية خاصة روسية، تعمل في مالي ودول أخرى. يزعم أن فاغنر تقدم خدمات أمنية، تدريب للقوات المحلية، وحماية الشخصيات والمواقع الاستراتيجية، خاصة بعد تراجع الوجود الفرنسي في المنطقة، خاصة في مالي (بانسحاب عملية برخان)، عززت روسيا حضورها باعتبارها شريكاً أمنياً بديلاً لملء الفراغ الفرنسي.

تسعى روسيا لتعزيز علاقاتها مع الحكومات المحلية في الساحل من خلال خطاب داعم لسيادة الدول ورفض التدخلات الغربية، والاستثمار في العلاقات مع الحكومات العسكرية خاصة بعد الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو، إذ كانت روسيا من بين الدول التي سعت لبناء علاقات قوية مع القادة الجدد المعادين للتواجد العسكري الغربي وخاصة الفرنسي على أراضيهم. (Anna Naa, 2022)

تقدم روسيا نفسها كمصدر رئيسي للأسلحة بأسعار أقل وبدون شروط سياسية صارمة مقارنة بالدول الغربية. إذ يُعد الساحل جزءاً من استراتيجية أوسع لروسيا لتعزيز نفوذها في إفريقيا. يمكن رؤية ذلك من خلال القمم الروسية-الإفريقية والجهود الدبلوماسية المستمرة. فهيتري في منطقة الساحل فرصة لتعزيز نفوذها العالمي، وملء الفراغ الذي خلفه تراجع النفوذ الغربي، ومع ذلك، فإن استدامة هذا الدور تتوقف على قدرة روسيا على تحقيق الاستقرار في المنطقة وإدارة العلاقات المعقدة مع الحكومات الجديدة والشعوب المحلية.

تدخل ودور الصين في منطقة الساحل الإفريقي:

تلعب الصين دوراً متزايداً في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية وجيوسياسية تتماشى مع استراتيجيتها لتعزيز نفوذها العالمي. فمبادرة الحزام والطريق تمثل جزءاً من استراتيجية الصين لتعزيز الروابط الاقتصادية عبر إفريقيا. فالصين تستثمر في مشاريع البنية التحتية مثل الطرق، السكك الحديدية، والموانئ، وتعزز الصين علاقاتها الاقتصادية مع دول الساحل من خلال تقديم القروض الميسرة والمساعدات التنموية. فهيتشارك في المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن والتنمية في الساحل، مثل دعم جهود الأمم المتحدة. (Samir, 2022)

تتبع الصين سياسة "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول، مما يجعلها شريكاً جذاباً للحكومات الجديدة في المنطقة. إذ تقدم الصين دعماً لوجستياً وتقنياً للدول في المنطقة لمحاربة الجماعات الإرهابية، وتساهم الصين في قوات حفظ السلام التابعة

للأمم المتحدة في المنطقة، خاصة في مالي. من الناحية الثقافية والاجتماعية تقدم الصين مساعدات إنسانية لمواجهة التحديات مثل الجفاف والفقر في الساحل. كما تقدم منحًا دراسية وبرامج تدريبية للطلاب والشباب من دول الساحل لتعزيز التبادل الثقافي.

ان تدخل الصين في منطقة الساحل الإفريقي يعتبر جزء من استراتيجيتها لتعزيز موقعها كلاعب عالمي، مستفيدة من الفراغ الذي تتركه بعض القوى الغربية في المنطقة. ومع ذلك، يظل نجاح هذا الدور مرتبطًا بقدرة الصين على التكيف مع التحديات المحلية والإقليمية.

4. التغير المناخي والصراعات البيئية في منطقة الساحل:

منطقة الساحل الإفريقي هي واحدة من أكثر المناطق عرضة لتأثيرات التغير المناخي، حيث تلعب البيئة دورًا محوريًا في حياة سكانها، إذ تعتمد غالبية الأنشطة الاقتصادية فيها على الموارد الطبيعية مثل الزراعة والرعي. تؤدي التغيرات المناخية والصراعات البيئية إلى تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي في المنطقة.

الجفاف والتصحر احدي اهم سمات منطقة الساحل الافريقي في تعاني من ندرة المياه وزحف الصحراء بسبب تراجع الامطار وعدم انتظامها ما يؤدي الى انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية وتدهور المراعي في ظل ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق، اذ أثر على التوازن البيئي في المنطقة فزيادة الحرارة تقلل من الموارد المائية المتوفرة وتفاقم الضغط على السكان. كما تعاني المنطقة من الكوارث الطبيعية كالسيول والفيضانات الناتجة عن التغيرات المناخية تسبب أضرارًا للبنية التحتية والمحاصيل الزراعية.

كل هذه العوامل تساهم في الصراعات البيئية في منطقة الساحل، فنُدرة المياه والأراضي الخصبة تسبب نزاعات بين المزارعين والرعاة، مما يؤدي إلى تفاقم العنف المحلي. كما تتنافس المجتمعات المحلية على الموارد المتدهورة بفعل التغير المناخي. فنتيجة لتدهور البيئة وفقدان مصادر العيش، يضطر السكان إلى الهجرة الداخلية أو عبر الحدود. ما يزيد من الضغط على المناطق المضيفة، مما يؤدي إلى صراعات جديدة. كما تستغل الجماعات الإرهابية الصراعات على الموارد لتجنيد الأفراد وتوسيع نفوذها في المنطقة. خاصة مع ضعف الحكومات المحلية في مواجهة التحديات البيئية ما يعزز من قدرة هذه الجماعات على الاستفادة من الفوضى.

(<https://shorturl.at/nnN2E>)

التغير المناخي والصراعات البيئية في منطقة الساحل يمثلان تحديًا مزدوجًا يتطلب استجابة شاملة تجمع بين الحلول البيئية والتنمية والسياسية لضمان استقرار ورفاهية سكان المنطقة.

5. آفاق الحلول والسياسات المستقبلية في منطقة الساحل الإفريقي:

تواجه منطقة الساحل الإفريقي تحديات معقدة تتراوح بين الأزمات الأمنية والتنمية والبيئة. ومع ذلك، فإن الحلول الممكنة لهذه التحديات تستند إلى نهج شامل يتضمن الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية. فيما يلي تحليل لآفاق الحلول والسياسات المستقبلية في المنطقة:

6.1 تعزيز الأمن والاستقرار:

التعاون الإقليمي وتعزيز التنسيق بين دول الساحل عبر مبادرات مثل مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) وتوسيع نطاق التعاون مع الاتحاد الإفريقي، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. زيادة الدعم للبرامج الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتوفير التدريب والمعدات للقوات المحلية وتقوية المؤسسات الأمنية. تطوير الأجهزة الأمنية المحلية لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز ثقة السكان.

العمل على إنشاء آليات أمنية مشتركة مثل قوة تدخل سريع إقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومشاركة المعلومات الاستخباراتية بين الدول لتحسين كفاءة مكافحة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

6.2 التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يجب التنسيق بين دول المنطقة لتنفيذ مشاريع تنمية إقليمية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، تحسين شبكات النقل، والاتصالات، والمياه لدعم التنمية الاقتصادية. كذلك دعم الزراعة المستدامة من خلال توفير التكنولوجيا الحديثة والممارسات الزراعية لمكافحة التصحر وضمان الأمن الغذائي.

تقديم برامج تعليمية ومبادرات لخلق فرص العمل للسكان المحليين، خاصة الفئات الأكثر تأثرًا، وتعزيز برامج التعليم والتدريب المهني، خاصة في المناطق الحدودية التي تعاني من الفقر والتهemis.

6.3 الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية:

العمل على مكافحة التغير المناخي من خلال تطبيق استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ، مثل مشروع الحزام الأخضر الكبير لمواجهة التصحر. وتعزيز

الاستثمارات البيئية بتشجيع القطاع الخاص والمنظمات الدولية على الاستثمار في المشاريع البيئية.

السعي لتنفيذ برامج توعية حول التكيف المناخي لتعزيز صمود المجتمعات المحلية، وإطلاق مشاريع مشتركة لإدارة الموارد المائية والزراعية للحد من آثار الجفاف والتصحر من خلال إنشاء صندوق إقليمي لمواجهة آثار التغير المناخي، يمول من الشركاء الدوليين والإقليميين.

6.4 إصلاح الحكم وتعزيز الديمقراطية:

الانخراط في تعزيز الحكم الرشيد والقضاء على الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة في الحكومات المحلية الجديدة مع إشراك المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني لتكون جزءًا من صنع القرار ورقابة تنفيذ السياسات المحلية والإقليمية. كل هذا من خلال إنشاء منتديات حوار إقليمية لتبادل الخبرات في بناء المؤسسات وتعزيز الحوكمة، كذلك تشجيع برامج مكافحة الفساد لتوفير بيئة أكثر شفافية وثقة للاستثمار الدولي في المنطقة وفي جميع المجالات.

6.5 حل النزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية:

تعزيز الحوار الوطني ودعم مبادرات المصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة لإعادة بناء الثقة وتقليل التوترات الطائفية والعرقية من خلال برامج تعليمية وتوعوية تعزز التعايش السلمي.

من خلال ما سبق افاق الحلول في منطقة الساحل الإفريقي تتطلب نهجًا متعدد الأبعاد وشراكات فعالة بين الحكومات المحلية، المنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني. التركيز على الأمن، التنمية المستدامة، والحكم الرشيد كلها آليات تمثل مفتاح تحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة الساحل الإفريقي.

6. خاتمة:

في ختام دراستنا هذه توصلنا الى ان منطقة الساحل الإفريقي تُعدّ إحدى المناطق الأكثر ديناميكية على الساحة الجيوسياسية العالمية، حيث تداخلت فيها المصالح الدولية مع التحديات المحلية والإقليمية. تُظهر التحولات الجيوسياسية في المنطقة واقعًا معقدًا يتسم بتغير ميزان القوى، تصاعد التنافس الدولي، وتنامي الأزمات الأمنية والإنسانية.

تواجه دول الساحل تحديات عميقة تشمل الإرهاب، ضعف الحكومات، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والبيئية، مما يجعل المنطقة مسرحًا رئيسيًا للتدخلات الإقليمية

والدولية. هذه التحولات أثّرت بشكل كبير على سيادة الدول وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وضمان الأمن والاستقرار.

يتطلب تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة شاملة، تُدمج فيها الحلول الأمنية مع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام خصوصيات المجتمعات المحلية. كما يُعدّ التعاون الإقليمي والدولي، المبني على الاحترام المتبادل والتفاهم العميق للتحديات، عنصراً حاسماً لمواجهة الأزمات وتحقيق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للمنطقة.

قائمة المراجع:

1. Jean-Paul Azam and Christian Morrisson ,Conflict And Growth In Africa Vol. 1: The Sahel,(France : paris, Development Centre Studies, 1999).
2. Crisis in the sahel : cause, conséquences, and the pathforward, issue brief, june 2022.
<https://mecouncil.org/publication/crisis-sahel-causes-and-consequences-of-the-conflict-me-council/>
3. Ahmet Berat Çonkar, Development And Security Challenges In The Sahel Region, Mediterranean And Middle East Special Group, 15 November 2020.
4. AdamaDieng, The Sahel: Challenges and opportunities, international-review.icrc, 2022.
5. Lotfi sour, algeria'srol in the african sahel : toward a new securityparadigm, international journal of euro- mediterranean, v. 15, n.2, 2022.
6. لوفيفارو: هكذا فقدت فرنسا نفوذها في أفريقيا"، تم الاطلاع يوم: 2024/12/20، على الموقع:
<https://shorturl.at/ogxUJ>
7. AbderahmaniChouaib, The growing American role in the African Sahel region and its repercussions on French strategic interests, Revue des Sciences Humaines & Sociales, (University of Constantine2- Abdelhamid Mehri, v.10, n.1, 2024).
8. Anna NaaAdochoo Mensah, RussiaResurgent? Untangling the Role and Meaning of Moscow'sProxies in West Africa and the Sahel, StrategicReview of SouthernAfrica, v.44, n.1, 2022.
9. Samir Bhattacharya, China's Great Game in the Sahel, 12October, 2022,
<https://www.vifindia.org/article/2022/china-s-great-game-in-the-sahel>
10. Tor A. Benjaminsen & HanneSvarstad, Climate Change, Scarcity and Conflicts in the Sahel,
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-030-56036-2_8

